FAMILY AND SOCIETY JOURNAL
International Biannual Journal
refereed Issued in three languages
مجلة الأسرة والمجتمع
مجلة دولية محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
EISSN: 2602-6716 الترقيم الإلكتروني: ISSN:2392-5337 الترقيم الدولي:
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/236

| المجلد: 12/ العدد: 02 (25) / 2024 | تاريخ إرسال المقال: 08/ 07/ 2024 | تاريخ القبول: 26/ 12/ 2024 | تاريخ النشر: 31/ 12/ 2024 | الصفحة: 254 –267 |
|---|---|---|---|---|

# النظام القانوني للتمكين الرقمي للمرأة الجزائرية

# Legal system for the Digital Empowerment of Algerian Woman

| هجـيرة تـــومـي | –جامعة خميس مليانة، مخبر نظام الحالة المدنية –(الجزائر) | h.toumi@univ-dbkm.dz |
|---|---|---|

**ملخص:**

في ظل انتشار التكنولوجيا واعتماد الرقمنة مع فتح المجال للمبادرات الابداعية ،أضحى التمكين الرقمي للمرأة في المجتمع من المستلزمات التي لابد منها في سبيل منحها حق المشاركة في تنمية الأسرة والمجتمع، من خلال ما توفره هذه الرقمنة من تطور في مختلف المجالات و خاصة المجال التعليمي والاقتصادي ما يعود بالنفع والأثر الايجابي على الأسرة خاصة والمجتمع عامة . هذا ما جعل التمكين الرقمي للمرأة من أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة أمام كثرة المتغيرات التي تقتضي تطوير القدرات وتكثيف الجهود لدفع عجلة التنمية، ونقل المرأة من فئة الاستهلاك إلى فئة الانتاج وفق نظام قانوني محدّد تضمن في طياته كل جوانب الحياة.

الكلمات المفتاحية: التمكين، الرقمنة، المرأة، الأسرة، التنمية.

**Abstract:**

**With the spread of technology and the adoption of digitization with the opening of the field for creative initiatives, digital empowerment of women in society has become one of the necessary requirements in order to grant them the right to participate in the development of the family and society, through what this digitization provides in terms of development in various fields, especially the educational and economic fields, which returns benefit and positive impact on the family in particular and society in general. This is what made digital empowerment of women one of the most important ways to achieve sustainable development in the face of the many variables that require developing capabilities and intensifying efforts to drive the wheel of development, and transferring women from the consumer category to the production category according to a specific legal system that includes all aspects of life. Keywords: Empowerment, digitization, women, family, development**

**Keywords: Empowerment, Digitization, Women, Family, Development.**

| عنوان المقال: النظام القانوني للتمكين الرقمي للمرأة الجزائرية | اسم ولقب المؤلفة: هـجيرة تـــومي | المجلد: 12 / العدد: 02 (25) / 2024 | الصفحة: 254 – 267 |
|---|---|---|---|

## مقدمة

إن مستحدثات الحياة والثورة التكنولوجية دفعت بالدول والمنظمات إلى ضرورة إسهام المرأة باعتبارها نصف المجتمع في دفع عملية التنمية الشاملة، والتي كانت لحد قريب لا تساهم في بناء الاقتصاد المعرفي بل ينحصر دورها في القيام بشؤون الأسرة دون اشراكها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ما أدى إلى ضرورة تبني فكرة التمكين الرقمي للمرأة أمام ما نشهده من تطورات في مجال تكنولوجيا الاتصال، و سرعة في التواصل وتوفير المعلومات وتعميم المعرفة، الامر الذي دفع جل الدول لإعادة النظر في استراتيجياتها الوطنية بغية اعتماد الرقمنة كوسيلة الغاية منها المساهمة في تحقيق تنمية للأسرة والمجتمع .

يرجع سبب تبني التمكين الرقمي للانتشار الواسع لاستخدامات الانترنت في العالم وتنامي الابتكار عامة و للآثار الايجابية للرقمنة الواضحة في عالم الاعمال وتحول الاقتصاد الى ما يسمى باقتصاد المعرفة، والاهتمام المتزايد بالتعليم ، وهذا ما خلق ميزه تنافسيه أدت الى تعزيز روح الابداع والابتكار ، وعليه أضحى تمكين المرأة تكنولوجيا من أهم الأهداف التي تسعى الدولة الجزائرية لتجسيدها وهذا فعلا ما تضمنه برنامج السيد رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون"، الذي وضعها ضمن التزاماته الـ54 التي يعمل على تجسيدها، وعليه فإن الجزائر تولي أهمية قصوى لمكانة المرأة في المجتمع، فمشاركة المرأة في المجتمع هي محور التحول الاجتماعي والاقتصادي وهذا ما دفع الى ضرورة الاهتمام بهذه المشاركة والعمل على تجسيدها ضمن متطلبات الحياة .

بناء على ماسبق وفي ظل السعي المتواصل للجزائر لدعم نساءها في التكنولوجيا الرقمية وباعتبار المرأة ضمن أولوياتها نصبو من خلال هذه الورقة البحثية للحديث عن مساهمة المرأة في تنمية المجتمع من خلال تمكينها رقميا و هذا عن طريق التذكير ببعض النصوص القانونية والتي تشكل في مجموعها جزءا من النظام القانوني للتمكين الرقمي وكيف يؤثر هذا الاخير على تنمية الاسرة و المجتمع من خلال تسليط الضوء عن بعض المجالات التي استفادت منها المرأة الجزائرية من الرقمنة ، وفي مقدمتها الجانب الاقتصادي والجانب التعليمي وعليه نطرح الاشكالية التالية:

- **كيف يمكن أن تساهم المرأة من خلال تمكينها رقميا في تنمية الاسرة والمجتمع ؟**

للإجابة عن الاشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي لتماشيهما مع طبيعة الموضوع، كما قسمنا الورقة البحثية إلى محورين أساسيين، خصصنا الأول للحديث عن مفهوم التمكين الرقمي للمرأة وأثره على تنمية الأسرة

| عنوان المقال: النظام القانوني للتمكين الرقمي للمرأة الجزائرية | اسم ولقب المؤلفة: هـجيرة تـــومي | المجلد: 12 / العدد: 02 (25) / 2024 | الصفحة: 254 – 267 |
|---|---|---|---|

والمجتمع ، أما المحور الثاني فتطرقنا فيه إلى بعض مجالات التمكين الرقمي المرأة في الجزائر، مع الاشارة للتحديات والافاق المستقبلية.

## المحور الأول: مفهوم التمكين الرقمي للمرأة وأثره على تنمية الأسرة والمجتمع

أمام الاعتقاد السائد بأن التكنولوجيات الجديدة، وفي مقدمتها الإنترنت، تعد رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية، والتي يمكن في حال حسن استغلالها الدفع نحو التمكين الاجتماعي والثقافي للمرأة، ما يساهم في تفعيل الأدوار الاجتماعية للنساء كفاعلات أساسيات في سائر الرهانات المجتمعية. إذ أن ولوج المرأة للإنترنت في العالم العربي عموما والجزائر بشكل خاص في تحسن مستمر مقارنة مع بداية انتشار استخدام الانترنت، حيث كان الولوج بطيئا.

باعتبار التكنولوجيا ضرورة من ضرورات الحياة في عصرنا الحالي ما دفع الدول إلى تبني مشاريع لرقمنة مختلف المجالات مسايرة في ذلك المستجدات العالمية، التي أضحت تنتهج أساليب و طرق تكنولوجية حديثة تتميز بالسرعة والأداء العالي، وهذا ما دفع الدولة الجزائرية لاعتماد مشروع الإدارة الالكترونية الذي يعد من أحدث المشاريع الكبرى على المستوى الإقليمي ، حيث راهنت عليه الحكومة الجزائرية ، إذ تضمن إحلال نظام الكتروني شامل في البلاد عن طريق بعث إستراتيجية الجزائر الالكترونية من سنة2000 الى سنة 2013. وهذا بغية دراسة الواقع و تحديد الفجوة في الامكانات الرقمية الحالية و ما يجب أن تكون عليه في المستقبل الراهن.

### أولا: مفهوم التمكين الرقمي:

قبل التعريف بالتمكين الرقمي للمرأة وكيف حاول المشرع الجزائري تنظيمه من خلال العديد من القوانين المتفرقة والمتناثرة، نعرف أولا معنى التمكين والرقمنة.

#### أ/ تعريف التمكين:

لقد تبنت عدد من المنظمات الإنمائية منها منظمات غير حكومية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة مبدأ تمكين المرأة كهدف رئيسي في برامجها، كذلك استحدث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا عن السياسات الخاصة بالمرأة والرجل في التنمية هو منهاج بيكين 1995، الذي يعد بمثابة إطار عالمي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إذ يحتوي على جدول أعمال لتمكين المرأة بهدف التغلب على شتى العقبات وحث الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني ومنه المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك(**وثيقة منهاج بيجن، http://maktabatmepi.org ، ص ص 80–97**).

| عنوان المقال: النظام القانوني للتمكين الرقمي للمرأة الجزائرية | اسم ولقب المؤلفة: هـجيرة تـــومي | المجلد: 12 / العدد: 02 (25) / 2024 | الصفحة: 254 – 267 |
|---|---|---|---|

فالتمكين هو اكتساب الأفراد القدرة على التصرف والتخطيط سواء لصالحهم أم لصالح بقية أفراد المجتمع وجعلهم يمتلكون قدرة المطالبة باحترام حقوقهم وحرياتهم والتصدي للكثير من المشكلات وايجاد الحلول لها الأمر الذي يتطلب النهوض بكل ما من شأنه تعزيز حماية هذه القدرات وقد انقسمت ردود الأفعال تجاه المصطلح المستحدث بين مؤيد ومعارض ومتحفظ، فالمؤيدون يرون أن المصطلح يعني إزالة كل العقبات والعوائق أمام حصول المرأة على حقوقها الطبيعية، ومن ثمة فهو مصطلح منصف وعادل ولا غبار عليه" (**الندوي، محسن (2019)، ص43**).

أما المتحفظون فإنهم يرجعون عدم تقبلهم للمصطلح إلى غموضه وعدم حصر معناه وأبعاده وملابسات نشأته، وما يعمق هذا التحفظ تطبيقات المصطلح على أرض الواقع وأثرها على الأسرة والمجتمع (**كاميليا، حلمي محمد (2012)**).

في حين عرف التمكين على أنه: " العملية التي تشير إلى امتلاك المرأة للموارد وقدرتها على الاستفادة منها وإدارتها بهدف تحقيق مجموعة من الانجازات لأجل النهوض بالفرد والمجتمع"

(**شاهين، نسيمة عباس. https://www.moh.gov.bh/Blog/Article/Details/79**)

### ب/التحول الرقمي:

أما التحول الرقمي فهو العملية التي تطبقها الدولة لدمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال. تتمثل في تغيير الدولة وباقي المؤسسات العامة والخاصة لعملية تقديم خدماتها. حيث تعتمد تقنيات رقمية مبتكرة لإجراء تحوُّلات ثقافية وتشغيلية تتوافق بشكل أفضل مع مستجدات الحياة وعليه نربط بين التمكين والرقمنة و نعرف التمكين الرقمي.

### ج/التمكين الرقمي:

يرى البعض على أن التمكين الرقمي هو عملية متعددة المراحل لإنتاج أفضل، سواء في اقامة الشبكات وفرص التعاون وزيادة كفاءة الأفراد في المجتمعات للعمل كمشاركين مؤثرين في مجتمع المعلومات (**بن أحمد هشام وآخرون (2022)، ص 82**).

## ثانيا: التمكين الرقمي للمرأة

| عنوان المقال: النظام القانوني للتمكين الرقمي للمرأة الجزائرية | اسم ولقب المؤلفة: هـجيرة تـــومي | المجلد: 12 / العدد: 02 (25) / 2024 | الصفحة: 254 – 267 |
|---|---|---|---|

للتمكين الرقمي أهمية بالغة، لأنه يتطلب مواكبة مختلف التطورات خاصة التكنولوجية منها. وهذا بفضل التقدم العلمي والتطور التقني الذي حققه الباحثين في مختلف المجتمعات، إذ أصبح هذا التمكين الرقمي يصل إلى مستوى النظم الاقتصادية والمؤسسات الأكاديمية والتعليمية بسبب ما يتمتع به من قدرة تفسيرية للمتغيرات اليومية في مجال العولمة، الاعلام والاتصال.

ولهذا نجد التمكين الرقمي قد ساهم في سدّ الفجوة بين الجنسين في مجال التكنولوجيا، وهذا ما أكده المشاركين في المؤتمر العالمي الدولي المنعقد من طرف منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) واتحاد جامعات العالم الإسلامي بتاريخ 21 ديسمبر 2023 حول أهمية تمكين المرأة في الرقمنة، "خصوصا في القطاع التعليمي، الاقتصادي والصحي عن طريق إتاحة الفرصة للاستفادة من إمكانات التكنولوجيا المتنقلة لخدمة المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها وهو ما يؤثر ايجابا على تحقيق التنمية" (**الجزائري، يسرى (2023)**)
**https://icesco.org/ar/2023/12/21/%**

## ثالثا: التمكين الرقمي للمرأة وعلاقته بتنمية المجتمع

احتلت قضايا المرأة والتنمية موقعاً هاماً ضمن الصياغات الجديدة لمفهوم التنمية، حيث اعترفت عقود التنمية على المستوى الدولي بأهمية دور المرأة في التنمية والتي توالت منذ السبعينات من القرن الماضي إلى انطلاق أهداف الألفية عام 2015. حيث دعت هيئة الأمم المتحدة من خلال رؤية التنمية المستدامة لسنة 2030 بتوسيع الفرص الاقتصادية أمام المرأة باعتبار التمكين الرقمي ركيزة أساسية وعامل حاسم في تمكين المرأة، وفي نفس السياق يجري تنفيذ جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن تمكين المرأة في مجال حقوق المرأة والعمل، العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة الشاملة التي تشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وعليه نرى أن الاهتمام بالمرأة كونها عنصر فعال في المجتمع له بصمته الخاصة وثقله في تحقيق الاستقرار الاجتماعي الى جانب الرجل أضحى واقعا، وهذا ما دفع بالدولة الجزائرية إلى العمل على اشراكها في العديد من المجالات وفتح الابواب أمامها ادراكا منها لمساهمتها في تنمية المجتمع عامة والاسرة خاصة.

إن تمكين المرأة من التكنولوجيا ينعكس على الجانب الاجتماعي والاقتصادي إذ تصبح الأسرة قادرة على محاربة الفقر والحاجة من خلال المرأة قادرة من جهة، والمساهمة في تنمية المجتمع من جهة أخرى، فالنساء عادة يشكلن نصف عدد السكان ومن خلال مشاركاتهن في الإنتاج الاقتصادي على اختلاف أشكاله فإن ذلك سيعود بالنفع على كافة المجتمع واقتصاده. وقد بينت دراسات أن التمكين الاقتصادي للمرأة في البيئات الفقيرة يساهم في

| عنوان المقال: النظام القانوني للتمكين الرقمي للمرأة الجزائرية | اسم ولقب المؤلفة: هـجيرة تـــومي | المجلد: 12 / العدد: 02 (25) / 2024 | الصفحة: 254 – 267 |
|---|---|---|---|

تشارك النساء والرجال في دفع الفقر عن الأسر ويحولها لأسر صانعة للدخل الذي تنفق منه بدل أن تكون أسر معتمدة على مفهوم الاحسان" (**الوايل، عبد السلام (2024)، https://multaqaasbar.com** )

وعليه تتحقق التنمية المبنية على عملية الانتقال بالمجتمعات من مستوى أدنى إلى مستوى أفضل ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا، والتي تعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات. والتي تتم بواسطة إدخال أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقي. ووفقا **لتقرير التنمية البشرية لسنة 2004** الصادر عن الأمم المتحدة حول برنامج التنمية "ينبغي أن يكون الرجال والنساء والأطفال محور الاهتمام، فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية وذلك للأجيال الحاضرة والقادمة ".

هذا ما يفسر أهمية إشراك المرأة في تنمية المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة فلا تنمية للمجتمع بمعزل عن المرأة. هذا ما يؤكد الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين المرأة على اختلافه فلا يمكن تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة من دون اشراك المرأة فهي من متطلبات وأدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بناء على ما سبق فإن مساهمة المرأة في التنمية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مبني على النظر للنساء بوصفهن فئة فاعلة ونشيطة لافئة لا إلى فئة مستفيدة وسلبية (**فشيكة، عائشة محمد بن محمد بن مسعود (2016)**)، وكما وضحنا سابقا فالمرأة هي نصف المجتمع من حيث التكوين، و هي كل المجتمع من حيث التأثير في النشأة والتكوين ،كيف لا وهي الأم والزوجة، والاخت، والمربية، والمعلمة، والعاملة... وغيرها من المهام فهي تنخرط في شؤون البناء وتساهم في تنمية أسرتها ومحيطها وتكون لها مساهمة فعالة وحيوية، فالواقع بين أن عمل المرأة وتعليمها يشكل قوة داعمة للتطور والتحول في المجتمع.

## المحور الثاني: مجالات التمكين الرقمي المرأة في الجزائر، التحديات والآفاق المستقبلية

سنتعرف من خلال هذا المحور على بعض المجالات التي مُكنت فيها المرأة رقميا وعلى رأسها القطاع الاقتصادي والتعليمي، مع القاء نظرة على التحديات والافاق المستقبلية للمرأة في ظل التمكين الرقمي.

### أولا: التمكين الرقمي للمرأة في المجال الاقتصادي

إن المتتبع لمسيرة الاقتصاد الوطني الجزائري يلاحظ مدى اعتماد التحول الرقمي في هذا المجال والذي ساعد لحدّ بعيد في تشجيع العديد من النساء على الاستفادة مما توفره الدولة من إمكانات الغاية منها عصرنة الاقتصاد

| عنوان المقال: النظام القانوني للتمكين الرقمي للمرأة الجزائرية | اسم ولقب المؤلفة: هـجيرة تـــومي | المجلد: 12 / العدد: 02 (25) / 2024 | الصفحة: 254 – 267 |
|---|---|---|---|

الوطني، وعليه سنذكر ببعض المستجدات في مجال التجارة والمشاريع الناشئة والتي كان فيها نصيب للمرأة والرجل معا في القوانين الجزائرية.

## أ/ في مجال التجارة الالكترونية

بعد مضي مدّة زمنية من تفعيل التحول الرقمي في الجزائر أضحت التجارة الإلكترونية موجودة في بالموازاة مع التجارة العادية بصدور قانون التجارة الالكترونية الجزائري رقم 05/18 (**القانون رقم 05/18 المتعلق بالتجارة الالكترونية (2018)**) ، والذي رغم تأخره في الصدور إلا أنه نظم المعاملات التجارية الالكترونية و ما تقوم عليه هذه الأخيرة من أسس، حيث احتوى الباب الأول منه الأحكام العامة للتجارة الرقمية و في مقدمتها تعريف التجارة الالكترونية حيث جاء في المادة 6 من القانون رقم 05/18 " التجارة الالكترونية النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع و خدمات عن بعد للمستهلك الالكتروني ، عن طريق الاتصالات الالكترونية.

وعليه أصبحت التجارة الإلكترونية في الجزائر مقننة وممكنة لكل من الرجال والنساء على حد سواء، حيث ضبط المشرع الجزائري المعاملات التجارية في البيئة الرقمية ويعد أول ضابط هو ضرورة حصول التاجر على السجل الإلكتروني والملاحظ ان المشرع الجزائري مكن المرأة من مزاولة النشاط التجاري في البيئة الرقمية حيث بلغ عدد النساء الحاصلين على سجل تجاري الكتروني ازيد من 160.000 امرأة سنة 2020 و180.000 ناشطة في التجارة سنة 2023 وفقا لإحصائيات المركز الوطني في السجل التجاري.

نشير في ذات السياق إلى الإطلاق الرسمي لمشروع التجارة الإلكترونية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تديرها المرأة في الجزائر، والذي تم بالشراكة مع البنك العالمي، لأجل تمكين الحرفيات من تسويق منتجاتهم الكترونيا، ما يعزز سياسة الدولة لتحقيق التحول الرقمي، وتمكين المرأة من ريادة أعمالها في الصناعة التقليدية ورفع قدراتها المقاولاتية إسهاما منها في بعث الاقتصاد الوطني.

## ب/في مجال ريادة الأعمال

تواصل الجزائر دعمها للمرأة في مجال الأعمال عامة من خلال قانون المقاول الذاتي الذي يعد سبيلا للعديد من النساء لتأسيس مشاريعهن، والذي يعد صيغة قانونية مستحدثة خلال سنة 2022، و لقد نظمه " القانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي " (**وكالة الانباء الجزائرية https://www.aps.dz/ar/economie/84866**).

| عنوان المقال: النظام القانوني للتمكين الرقمي للمرأة الجزائرية | اسم ولقب المؤلفة: هـجيرة تـــومي | المجلد: 12 / العدد: 02 (25) / 2024 | الصفحة: 254 – 267 |
|---|---|---|---|

كما صدر المرسوم التنفيذي رقم 23-196 الذي يحدد تنظيم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وسيرها، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 23-298 المحدد لنموذج بطاقة المقاول الذاتي.

حيث أخضع هذا القانون النشاطات الصغيرة لمحاسبة مالية مبسطة وهو ما بشجع النساء بالدرجة الاولى على المبادرة وبالانضمام لهذا النظام السلس والداعم للمشاريع الصغيرة وفقا لما جاء في القرار المؤرخ في 2008/07/26 الذي يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والأنشطة التي تطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة (**بن عزوز، فتيحة (2023)، ص 1079**) ومن المزايا التي جاء بها هذا النظام هي:

- أن المقاول الذاتي لا يخضع للقيد في السجل التجاري. وانطلاقا من هذه الميزة الممنوحة للمقاول الذاتي فهو لا يعتبر تاجرا بالرغم من ممارسته لنشاط مربح.

-الخضوع لنظام ضريبي تفضيلي.

-إمكانية فتح حساب بنكي تجاري.

كما أعطى القانون الأساسي للمقاول الذاتي 22-23 حماية أكثر وتشجيعا للولوج لهذه الأنشطة وتتمثل هذه الحماية عدم قابلية الحجز على محل الإقامة الشخصي أو العائلي للمقاول الذاتي الذي يستغله كمقر لمزاولة نشاطه بصفة مقاول ذاتي بسبب الديون المترتبة على عاتق نشاطه أو عن الأضرار الناجمة عنه وهذا يعد من قبيل المميزات التي تحفز أصحاب الحرف وخاصة النساء الماكثات في البيوت من الإقدام على إنشاء مشاريعهن الخاصة في العديد من المجالات ،ولقد نظم المرسوم التنفيذي 23-197 (**مرسوم تنفيذي رقم23-197(2023)**) النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي في سبعة ميادين ، حيث يحتوي كل ميدان على نشاطات مفردة تنتمي لنفس الميدان. ومنحهم رمزا وتسمية، مكوّنة من 06 أرقام، حيث خصص الرقمان الأولان لتحديد ميدان النشاطات، بينما الأربع أرقام التالية تحدّد النشاط المفرد الذي ينتمي لنفس الميدان، وتتمثل ميادين النشاطات فيما يلي:

- ✓ الاستشارة والخبرة والتكوين.
- ✓ الخدمات الرقمية والأنشطة ذات الصلة.
- ✓ الخدمات المنزلية.
- ✓ الخدمات الموجهة للأشخاص.
- ✓ خدمات الترفيه والتسلية.

| عنوان المقال: النظام القانوني للتمكين الرقمي للمرأة الجزائرية | اسم ولقب المؤلفة: هـجيرة تـــومي | المجلد: 12 / العدد: 02 (25) / 2024 | الصفحة: 254 – 267 |
|---|---|---|---|

- ✓ الخدمات الثقافية والاتصال والسمعي البصري.

## ج/في مجال المؤسسات الناشئة:

في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول، أصبح تعزيز دور القطاع الخاص وتحفيز ريادة الأعمال من أبرز الأولويات، وتعتبر المؤسسات المصغرة من العناصر الأساسية في هذا السياق، حيث تسهم بشكل كبير في خلق فرص العمل وتنشيط الاقتصاد المحلي و تعد المؤسسات الناشئة من بين أهم المشاريع التي اعتمدها المشرع الجزائري لأجل فتح الابواب امام اصحاب الابداع والابتكار في الجامعات او خارجها حيث منح فرص تأسيس شركات وفقا لمبدآ الفكرة والابداع ما أدى لزيادة الفرص أمام النساء الراغبات في الاستفادة من التمويل والدعم التقني، والفني المقدم من قبل حاضنات الاعمال المشرفة على هذه المشاريع ما يؤدي لا محالة لامتصاص البطالة وإطلاق حق المبادرة للجنسين رجال ونساء.

حيث جاء في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 (**المرسوم التنفيذي رقم 20-329 ( 2020)**) أن **الوكالة والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE**، والتي تسهر على عصرنة وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة و مرافقتها و متابعتها إلى جانب إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي حيث تعمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة و تسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة ويتم تمويل المشاريع عن طريق التمويل الثلاثي بمشاركة كل من الشباب المستثمر والبنك والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أو عن طريق قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة بنسبة % 100 لكل القطاعات والنشاطات ، يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض . قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة.

بالإضافة لما سبق لابد وأن نشير إلى الدعم المقدم من وزارة التضامن والاسرة للمرأة من خلال إطلاق دليل للإدماج الاقتصادي للمرأة بعنوان (متميزات) يضم كل الآليات المتوفرة من مرافقة ودعم وكذا نافذة لطرح الاستفسارات والانشغالات"(**كريكو، كوثر،https://news.radioalgerie.dz/ar/node/45307** ).

وعليه فمكوث المرأة في البيت لم يعد عائقا " بعد أن أصبحت المرأة تحسن استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال لخلق فضاء تجاري يلغي الحواجز و يذيب المسافات، حيث اكتسح مجال التجارة الالكترونية العديد من النساء من خلال الترويج لمنتجاتهم اليدوية أو الدعاية للغير أو تقديم خدمات خاصة (**طروبيا، نذير(2017)،ص 28**) .

| عنوان المقال: النظام القانوني للتمكين الرقمي للمرأة الجزائرية | اسم ولقب المؤلفة: هـجيرة تـــومي | المجلد: 12 / العدد: 02 (25) / 2024 | الصفحة: 254 – 267 |
| --- | --- | --- | --- |

## د/التمكين الرقمي للمرأة في مجال التعليم والتكوين:

تؤمن الجزائر بأن التعليم حق من حقوق الانسان لابد من تأمينه له على مدى حياته وبمعايير جيدة، ولتأدية هذا الدور فإنها تسعى إلى توفير كل الامكانيات في مجال التعليم، وإلى تعزيز النظم التعليمية، فضلا عن التصدي للتحديات العالمية المعاصرة من خلال التعليم وفي مقدمتها تنمية الاسرة والمجتمع على حد سواء، فالعملية التعليمية أحد الأركان الأساسية للعملية التربوية والحجر الأساس لإجراء أي تطور يهدف إلى تحسين عملية التعليم والتعلم في أية مؤسسة تعليمية.

ففي ظل انتشار الذكاء الاصطناعي ومختلف التطبيقات المصاحبة له وأمام ظهور التعليم الرقمي كأسلوب تعليم موازي للتعليم الكلاسيكي، سعت الجامعات لإدراج الرقمنة ضمن أساليب وطرق التعليم المعتمدة لديها، لكونها مظهرا من مظاهر التطور التكنولوجي ،وهذا راجع لأهمية الرقمنة وآثارها على الخدمات الي قدمها الجامعة وفي مقدمتها التعليم الرقمي وفوائده، ما دفع الجامعة الجزائرية إلى العمل على تقوية البنية التحتية الرقمية لأجل النهوض بالجامعة الجزائرية والرقي بها للمستويات العالمية، وبالتالي اعتماد الجزائر التعليم الرقمي مواكبة لمستجدات العصر وهو إحدى الرهانات اليوم التي تسعى كل دولة تحقيقها لطلابها ومؤسساتها ولمختلف الفئات في المجتمع.

فالتعليم الرقمي هو نقل مواد التعليم إلى المتعلم في موقع عمله أو إقامته، وهذا يعني الفصل الجغرافي بين المتعلم و المعلم، حيث لا يتوقع أن يكون اللقاء في قاعة المحاضرات هو الخط الأساسي للعلاقة بينهما، للتعويض عن اللقاء الفعلي وتمكين كل راغب في التعليم من الحصول عليه (**دليل لصانعي السياسات في التعليم الاكاديمي والمهني والتقني، مركز الملك سلمان للإغاثة والاعمال الانسانية، ( 2020)، ص14**) ، أي التعليم الرقمي ما هو إلا تفاعلات تعليمية يكون فيها المعلم والمتعلم منفصلين عن بعضهما زمانيا ومكانيا أو كلاهما معا، وهذا ما يسمح للعديد من النساء من التعلم عن بعد خاصة بالنسبة لمن ترغب في استكمال تعليمها أو من تسعى للاستفادة من دورات تكوينية تتم على مستوى البيئة الرقمية تهدف من خلالها للتأسيس لمشروعها الخاص لأجل المساهمة في تنمية الأسرة .

| عنوان المقال: النظام القانوني للتمكين الرقمي للمرأة الجزائرية | اسم ولقب المؤلفة: هـجيرة تـــومي | المجلد: 12 / العدد: 02 (25) / 2024 | الصفحة: 254 – 267 |
|---|---|---|---|

فالتعليم هو جزء من عملية التربية والذي يتضمن المهارات التي يجب ان يكتسبها الجيل النامي، فهو جملة ما يكتسبه الفرد من حقائق معرفية عبر الوسائل المتاحة للتعلم و للتعليم انواع مختلفة منها النظامي والتلقائي وغيرها **(موسوعة المعارف التربوية (2007) ، ص 1082)** ، **(نمور، نوال (2011– 2012)، ص10)**.

هذا ونشير إلى أن التعليم الرقمي قد أصبح من بين المعايير المعتمدة على المستوى الدولي في تصنيف الجامعات، ما يعكس جودة التعليم، فهو يؤثر ايجابا على المجتمع من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

كما ينبغي الإشارة أيضا إلى أن التمكين الرقمي اليوم، قد ساعد كثيرا المرأة في تعليمها وتكوينها دون أن تغيب عن أسرتها وعن أولادها خاصة الصغار منهم الذين يحتاجون دائما لوجودها، وهذا ما يوضح أهمية التمكين الرقمي للمرأة الراغبة في التعليم والتكوين دون أن تفرط في واجباتها الأسرية المختلفة.

## ثانيا: تحديات وآفاق التمكين الرقمي للمرأة

في حقيقة الأمر، ومع التغيرات السريعة في عصرنا اليوم ، لا يخلو اليوم أي مجتمع من رفع التحديات المختلفة التي تواجه الجنسين معا، غير أن المعروف عن المرأة الجزائرية أنها تتحدى الصعوبات مهما كانت متنوعة ومختلفة، ودليل ذلك الاحصائيات التي تشير إلى أن حوالي 35% من العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر هن نساء، و أكثر من 60% من خريجي المدارس العليا للتكنولوجيا في الجزائر هن نساء أيضا، بالإضافة إلى أن الجزائر شهدت زيادة في نسبة النساء المستخدمات للإنترنت من 41% في 2019 إلى 47% في 2021، لكن لا تزال بعض العوائق أو التحديات التي نراها تواجه المرأة في التمكين الرقمي:

هو التفاوت في الإمكانيات والإجراءات الرقمية بين المناطق الريفية والحضرية ومن مظاهرها :

- ضعف نسبة تدفق الأنترنت عموما، وتوفير الأجهزة الرقمية في المناطق الريفية
- انخفاض المهارات الرقمية.
- قلة الوصول إلى التكنولوجيا.
- التحيزات الاجتماعية أو الثقافية ضد مشاركة المرأة في مجالات التقنية.
- محدودية الدعم والتمويل.

إلا أننا نشير إلى أمر مهم، فيما يتعلق بالصعوبات التي كانت تواجه المرأة في الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهن التكنولوجية، فقد قامت الدولة الجزائرية بتوفير مشاريع استثمارية لدعم الابتكار والابداع، وأضحى

| عنوان المقال: النظام القانوني للتمكين الرقمي للمرأة الجزائرية | اسم ولقب المؤلفة: هـجيرة تـــومي | المجلد: 12 / العدد: 02 (25) / 2024 | الصفحة: 254 – 267 |
|---|---|---|---|

بإمكان المرأة الاستفادة من الدعم المالي عبر ما يعرف بصناديق دعم الاستثمار وغيرها من المؤسسات التي سخرتها الدولة لتمويل المشاريع الناشئة.

في الأخير نشير إلى أن لكثيرات من السيدات الجزائريات قصص نجاح في العالم الرقمي "مثل سيدة الأعمال " لينة عمارة "كمثال عن المرأة الناجحة، وهي المدير العام لمؤسسة Aster الدولية للتدريب والتكوين والمرافقة والتي تهدف لتشجيع ومرافقة الفتيات لفتح مشاريعهن الخاصة في مختلف المجالات الفنية والإبداعية،(**زين مصري (2019)** كما أن هناك من تمّ انتقائهن مع أكبر العلماء الرجال من قبل أكبر الشركات العالمية لمبادراتهن القوية إضافاتهن النوعية في شركة (مايكروسوفت (Microsoft) .

أما فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية فيمكن إجمالها في ضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية وتحسين إمكانية الوصول إلى الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات مع الرفع من مستوى التعليم والتدريب في المجالات التقنية للمرأة، مع ضرورة توفير الدعم والتمويل للمشاريع التكنولوجية النسائية، لان حالة النمو الذي تعيشه المجتمعات تحتاج لكل الجهود و الطاقات المجتمعية، وبالتالي تجميد دور المرأة سيخسرنا نصف طاقة المجتمع، وعليه لابد من مساندة المرأة باستمرار و العمل على تذليل الجهود التي تواجهها بما فيها بعض الاعراف والتقاليد الاجتماعية التي لا تخدم المجتمع و لا تقوي عزيمة المرأة.

## –خـاتمـة:

يعد تمكين المرأة أحد متطلبات التنمية عامة ومسار لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، وكثيرا ما يقترن مفهوم تمكين المرأة بأهداف تتعدى المرأة كفئة اجتماعية وإنما تعم المجتمع ككل، فتمكين النساء من الناحية الرقمية له علاقة وطيدة مع الجانب الاجتماعي والاقتصادي لأن أثاره لا تقتصر على تحسين أحوال المرأة كفئة اجتماعية فقط بل تنعكس على المجتمع ككل. وتمكين المرأة من خلال منحها الفرصة الى جانب الرجل هو الأمر الذي ترى فيه الأمم المتحدة أنه" حق أساسي من حقوق الإنسان، وأمر ضروري لتحقيق التكامل في المجتمعات. وعلاوة على ذلك، فقد ثبت أن تمكين المرأة يحفز الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وهذا ما دفع بالعديد من المنظمات ومنها منظمة المرأة العربية للعمل على **إعداد ميثاق أممي** بعنوان الرقمنة للجميع "في ندوة التحول الرقمي والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في الدول العربية، الفرص والتحديات، ضمن فعاليات **الاجتماع السنوي السابع والستين للجنة الأمم المتحدة للمرأة بنيويورك بتاريخ 7مارس 2023.**

| عنوان المقال: النظام القانوني للتمكين الرقمي للمرأة الجزائرية | اسم ولقب المؤلفة: هـجيرة تـــومي | المجلد: 12 / العدد: 02 (25) / 2024 | الصفحة: 254 – 267 |
|---|---|---|---|

لأجل محو الأمية الرقمية لدى النساء، تعمل الجزائر عبر إدماج هذا الهدف في استراتيجياتها الوطنية من خلال فتح الابواب أمام المرأة في جميع المجلات، ومنحها حق المشاركة في تنمية المجتمع عبر توفير الخدمات الرقمية بغية تكوينها وإعدادها لتكون رائدة ودليل ذلك المجالات التي أشرنا اليها وهي الاقتصادي والتعليمي على سبيل المثال لا الحصر.

ونختم ورقتنا البحثية بمجموعة من الاقتراحات الغاية منها دعم مواصلة التمكين الرقمي للمرأة:

## – الاقتراحات العملية:

1. دعم المرأة في المجال الرقمي، فضلا عن تسخير التطبيقات التكنولوجية لخدمة النساء وخاصة الريفيات. لأن التمكين الرقمي للنساء يجني ثماره المجتمع عامة.
2. ضرورة التركيز على الحوكمة الرقمية، وتنفيذ دورات تكوينية مكثفة للفتيات المتسربات من المدارس، وتشجيع ريادة الأعمال في هذا المجال.
3. تقليص الفوارق بين المناطق الريفية في خدمات الإنترنت، والتأهيل في مجال الرقمنة والذكاء الاصطناعي وأخلاقياته في كل مكان.
4. إنشاء شبكة رقمية للنساء، ومراكز رقمية في الجامعات.
5. أهمية تسليط الضوء على تجارب نسوية رائدة في التكنولوجيا والتحول الرقمي، لأنها تشكل حافزا للنساء والفتيات في قيادة التكنولوجيا وليس فقط في استخدامها.
6. تشجيع المبادرات التحفيزية التي تنفذها الدول العربية لتعزيز قدرات النساء والفتيات في مجالات التكنولوجيا والاتصالات، والتمكين الرقمي مثل تجربة (مكين) في سلطنة عمان.
7. أمين استفادة متساوية من المجالات التي يتيحها الاقتصاد الرقمي، وتعزيز القدرات المعرفية والتخصصية ليس فقط في الوصول الى التكنولوجيا بل في تأمين امتلاك المعرفة والمهارات المطلوبة لتعظيم الاستفادة منها.
8. أهمية تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالاستخدام الامن للتكنولوجيا، وخاصة العنف السيبيراني.
9. تعزيز وتكثيف برامج التعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية التي لها دور ريادي في دعم وتطوير مسار تقدم المرأة في المنطقة العربية، وتطوير الشراكات مع مؤسسات القطاع الخاص الرائدة في مجالات التحول الرقمي لتطوير آليات تحفيزية كمبدأ أساسي في نهج التحول الرقمي الذي تتبعه.

---

| عنوان المقال: النظام القانوني للتمكين الرقمي للمرأة الجزائرية | اسم ولقب المؤلفة: هـجيرة تـــومي | المجلد: 12 / العدد: 02 (25) / 2024 | الصفحة: 254 – 267 |
|---|---|---|---|

## قائمة المراجع:

1. بن أحمد، هشام2022) "**التمكين الرقمي كأحد أبعاد جودة حياة العمل و علاقته بالابداع التنظيمي في مؤسسات التعليم العالي**"، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، المجلد 13 العدد 02 .الجزائر.
2. بن عزوز، فتيحة (2023) "**نظام المقاول الذاتي و إمتيازاته على ضوء أحكام قانون رقم 22–23**، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، المجلد 08، العدد 03، كلية الحقوق والعلوم الساسية، جامعة الجلفة.
3. دليل لصانعي السياسات في التعليم الاكاديمي والمهني والتقني (2020) "التعليم عن بعد"، مركز الملك سلمان للإغاثة والاعمال الانسانية، منظمة الامم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة اليونسكو.
4. زين مصري(2019)، **قصة نجاح لبرنامج "مهارات من :"Google لينة عمارة** من الجزائر عبر موقع: https://blog.google/intl/ar-mena/company-news/outreach-initiatives/2019-maharat-500k-mena ، تمّ تصفح الموقع يوم: 32 / 02/ 2024 على الساعة الرابعة والنصف
5. طروبيا ،نذير (2017) " **التجارة الالكترونية كآلية لتفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة في الدول العربية على ضوء الهدف الثامن من الاهداف الانمائية للالفية** "، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 1 العدد 3،الجزائر.
6. كاميليا حلمي محمد، (2012) "**مفهوم مصطلح تمكين المرأة (Women Empowerment) في منشأه**"، ورقة مقدمة في ورشة عمل ، حول دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي، الكويت
7. محمد بن محمد بن مسعود فشيكة، عائشة (2016) "المرأة والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية "، عدد خاص.الجزائر:كلية الحقوق جامعة جيجل.
8. مرسوم تنفيذي رقم (23–197) المؤرخ مؤرخ في 25 مايو 2023 يحدد قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي وكيفيات التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي، عدد 37 صادر في 4 يونيو 2023.الجزائر.
9. موسوعة (2007) المعارف التربوية، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الاولى.
10. نسيمة عباس شاهين (2023) " المرأة قوة تغيير في المجتمع" مقال منشور على موقع وزارة الصحة لمملكة البحرين. https://www.moh.gov.bh/Blog/Article/Details/79، تاريخ تصفح الموقع : يوم 2024/02/12 على الساعة الرابعة مساءا.
11. وثيقة منهاج بيجن (1995) ، **فصل المرأة و الاقتصاد**، الاستعراض الخامس.
12. الندوي، محسن (2019). الامن الانساني وابعاده في القانون الدولي، مؤلف جماعي بعنوان الامن القانوني وتحقيق التنمية، الجزائر: مخبر الدراسات في القانون والاسرة والتنمية.
13. الجزائري، يسرى (2023)، المؤتمر الدولي حول " دور القيادات النسائية في تمكين المرأة بالمجال الرقمي". https://icesco.org/ar/2023/12/21 ، الاطلاع يوم 12 / 02/ 2024 على الساعة الرابعة والنصف مساءا.

| عنوان المقال: النظام القانوني للتمكين الرقمي للمرأة الجزائرية | اسم ولقب المؤلفة: هـجيرة تـــومي | المجلد: 12 / العدد: 02 (25) / 2024 | الصفحة: 254 – 267 |
| --- | --- | --- | --- |

**14**. الوايل، عبد السلام (2023) "الاثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتمكين المرأة"، مقال منشور على موقع ملتقى أسبارا https://multaqaasbar.com/ الاطلاع 12 / 02/ 2024 على الساعة الرابعة والنصف مساءا.

**15**. القانون رقم (05/18) المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق ل 10مايو سنة 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية العدد 28، بتاريخ 20 شعبان 1430 الموافق لـ 16 مايو سنة 2018. الجزائر.

**16**. الموقع الالكتروني لوكالة الانباء الجزائرية، الاطلاع https://www.aps.dz/ar/economie/84866 -